مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد8، العدد 02 – جوان 2021

OEB Univ. Publish. Co.

الصراع الداخلي في جمهورية جنوب السودان فرص السلام وقيود الحرب الاهلية 2013-2020.

The conflict in the Republic of South Sudan Peace chances and limitations of civil war 2013-2020

سهام ابراهيم مزاري*، جامعة الجزائر-3-، الجزائر.
oum.farouk@yahoo.fr
سامية صالحي، جامعة الجزائر-3-، الجزائر.
salhisamiabouab@gmail.com

تاريخ التسليم:(2020/10/15)، تاريخ المراجعة:(2020/11/05)،تاريخ القبول:(2020/12/20)

ملخص :

في الخامس عشر ديسمبر 2013، قاتلت كتيبة من الحرس الرئاسي احياء سكنية في العاصمة جوبا بجمهورية جنوب السودان، مما تسبب في اندلاع اعمال عنف بين فصيلتين من الحرس في البلاد على خلفية عداوة سياسية قبلية بين الرئيس سلفا كير ميارديت من قبيلة الدينكا، ونائبه ريك مشار من قبيلة النوير، وهما الطرفان الرئيسيان في هذا الصراع، والذي كان سببه خلاف حول تقاسم السلطة في دولة جنوب السودان.

ولقد استمرت الحرب الاهلية من 2013 الى جانفي2020 بتطبيق آخر اتفاقية للسلام بين طرفي الحرب، بوساطة إقليمية قامت بها الهيئة الحكومية للتنمية لدول القرن الإفريقي (الإيغاد).

خلفت الحرب الاهلية وراءها ما لا يقل عن عشرة آلاف قتيل ونزوح أكثر من أربعة ملايين الى دول الجوار، بالإضافة إلى تدمير البنى التحتية للبلاد وتدهور الحالة الإقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

يتطرق هذا المقال بالدراسة إلى واقع الصراع في دولة جنوب السودان والى اهم أسبابه، الأطراف المباشرة وغير المباشرة المقحمة فيه سواء كانت داخلية، إقليمية أو دولية، كما يستخلص في رؤية استشرافية، أنه نظرا، للعوامل التاريخية والقبلية من جهة، ومن جهة أخرى، لتباين الأجندات السياسية لطرفي الصراع، فإن تطبيق اتفاقية السلام الأخيرة لن يعمر طويلا.

الكلمات المفتاحية: الصراع، جنوب السودان، حرب اهلية، السلطة، القبيلة، بناء السلام.

Abstract :

On the 15th Decembre 2013, a battalion of the presidential guard fought residential neighbourhoods in the capital Juba, Republic of South Sudan. This caused violence between two factions of the presidential guard, which hide, in fact, political and tribal enmity, between president Silva Kiir Mayardt of the Dinka tribe and his deputy, Riak Machar of the Nuer tribe, who are the main parties in this conflict, which was caused by a dispute over power-sharing in the State of South Sudan.

The civil war continued from 2013 to January 2020, with the implementation of the last peace agreement between the two sides of the war, with regional mediation carried out by the Intergovernmental Authority on Development (IGAD).

The war left behind at least ten thousand killed and more than four million displaced to neighbouring countries, in addition to the destruction of the country's infrastructure and the deterioration of the economic, social and humanitarian situation.

This article examines the reality of the conflict in the State of South Sudan, its major causes and the direct and indirect parties involved in it, whether they are internal, regional or international. It also concludes in a prospective vision that, according to historical and tribal factors, and to the divergent agendas of the conflict parties, the implementation of recent peace agreement will not last for long. Finally, the study comes up with some solutions that could be implemented to end the conflict.

Keywords : conflict, South Sudan, civil war, authority, tribe, peace building.

*** المؤلف المراسل: سهام ابراهيم مزاري ،الإيميل: oum.farouk@yahoo.fr**

مقدمة:

شهدت منطقة وادي النيل منذ أواخر القرن العشرين أزمة جنوب السودان وهي من أكثر المشكلات تعقيدا في إقليم شرق إفريقيا حيث يصعب التحكم فيها وتحليلها بصورة نهائية. فمنذ أن وحدت جيوش "الخديوي المصري اسماعيل" (1830-1895)، باسم الخلافة العثمانية شمال السودان وجنوبه سنة 1867، ثم قيام الثورة المهدية في 1881 في شمال السودان لإنهاء الحكم العثماني المصري، إلى دخول القوات البريطانية في 1899 بقيادة "كيتشنر"، حيث سحقت الثورة المهدية التي قامت ضد الحكم العثماني واحتلت السودان بكامله.

قام المستعمر البريطاني بالتفرقة بين شمال السودان وجنوبه منذ 1921 من خلال انتهاج سياسة طمس الهوية العربية حيث ألغى اللغة العربية وفرض اللغة الانجليزية وشجّع استعمال اللهجات المحلية للقبائل الجنوبية، ومن خلال سياسة المناطق المقفولة حيث أغلقوا اقليم جنوب السودان امام سكان الشمال، بفرض قانون الجوازات وأسسوا الفرقة الاستوائية وهي فرقة تابعة للجيش الانجليزي تتكون من جنود جنوبين، وهذا ما أثر على فكر ومعتقدات سكان جنوب السودان وزاد من حدّة التفرقة بين ابناء الوطن الواحد.

في الفاتح من جانفي 1956، أعلن البرلمان السوداني الاستقلال عن بريطانيا، وبدأت السودان تحصد نتائج السياسات الاستعمارية، وكانت بداية الازمة الحقيقية باندلاع حرب أهلية عشية الاستقلال، انتهت بعقد اتفاقية السلام بأديس ابابا سنة 1972، ليشهد الجنوب ميلاد الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة (جوج قرنق)، وتندلع حرب اهلية ثانية سنة 1983 انتهت كذلك باتفاقية السلام سنة 2005، أعطت لإقليم جنوب السودان حق الحكم الذاتي، مع وضع ترتيبات للاستفتاء حول الانفصال عن الشمال والذي تم فعلياً في جانفي 2011.

لكن السلام لم يدم طويلا، واندلع صراع جديد بين ابناء الجنوب بداية من ديسمبر 2013، استمر الى غاية 20 جانفى 2020 بتطبيق اتفاقية السلام المنعقدة في 2018، وهو الموضوع محل الدراسة والتحليل.

الاشكالية:

هل يمكن تسوية الصراع والتوصل الى بناء السلام في جمهورية جنوب السودان ؟

الفرضيات:

1- السعيّ للإستلاء على السلطة والثروة تسبب في الصراع بين أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان.

2- الصراع في جنوب السودان راجع الى الولاء للانتماء القبلي.

3- عدم التزام أطراف الصراع باتفاقيات السلام حال دون نجاح عملية التسوية.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة الى البحث في مستقبل التسوية بين أطراف الصراع، وتحاول من خلال استعراض الأحداث التحكم في مراحل الحرب الاهلية ومعرفة الأسباب التي كانت وراءها، وأهم الاطراف المتدخلة فيها، وعرض فرص السلام في الدولة وقيودها، وصولا الى استشراف السيناريوهات المحتملة الى ما ستؤول اليه الاوضاع في جنوب السودان.

منهجية البحث:

في سبيل تحقيق الأهداف ووفقا لطبيعة الموضوع والمعالجة، تتطلب دراسة الحرب الاهلية في جمهورية جنوب السودان، الى اتباع منهج دراسة الحالة والذي يعرف بأنّه:"منهجية تحدد اهتمام الباحث بحالة واحدة يتمكن من دراستها بعمق ودقة واهتمام مشخصا لجميع جوانبها". (بوبر،2006 ص112)

كما تمت دراسة هذا الموضوع من خلال مقاربة الدور التي يعرفها Kal Holsti "كال هولستي" بانّها : " تعريفات صناع القرار للأنواع العامة للقرارات والالتزامات والقواعد والسلوكيات التي تصدر عن دولهم، وللوظائف التي ينبغي على اي دولة على أساس مستمر سواء في النظام الدولي أوالنظام الاقليمي الفرعي". (مقلد،1982،ص213)

2. واقع الصراع في جمهورية جنوب السودان

تعد السياقات التي شهدت نشأة أي صراع واندلاعه، من أهم مفاتيح التعامل مع هذا الصراع، والدليل الذي يقود الى تحديد مراحله ومن ثم تحديد أطرافه وفهم مواقفهم المختلفة.

1.2 حيثيات الصراع وأهم أطرافه

تاريخ **الصراع داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان**

يعد الصراع الدائرة رحاه في دولة جنوب السودان محصلة لسلسلة من الصراعات التي كانت تبرز داخل الحركة الشعبية، فقد تعرض الجيش والحركة الشعبية لتحرير السودان على مدار تاريخها لعدد من الانشقاقات في صفوفها لأبرز قيادات الحركة والجيش (ندا،2017،ص8)، ففي تسعينيات القرن الماضي، قاد رياك مشار ولام اكول انقساما داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي دعمته حكومة الخرطوم بالأسلحة والمال، وقام مشار بتسليح قوات مدنية بشكل غير نظامي، حيث تسبب في سلسلة من المواجهات المسلحة داخل قبيلة النوير التي ينتمي اليها الى غاية 2002 حينما عاد رياك مشار الى الجيش الشعبي لتحرير السودان. وتوازيا مع هذه الاحداث، قام سلفاكير بتجنيد وحدات خاصة من قبيلة الدينكا التي ينتمي اليها داخل الجيش وتم تمويلهم من ميزانية الجيش الشعبي لتحرير السودان مما زاد من حدّة الأزمة بين القبيلتين. (douglas,2014, p307)

ظل الصراع بين قادة الحركة الشعبية قائما في الفترة الانتقالية(2005-2011)،وامتد الى مرحلة الى ما بعد الانفصال، إلا انّه لم يكن يصل الى مرحلة الحرب الأهلية. بعد مصرع القائد جون قرنق في حادثة تحطم مروحيته سنة 2005، خلفه سلفا كير مياريديت وتحولت الحركة الى حزب سياسي، وبعد الاستفتاء الذي تم في جانفي 2011 انفصل اقليم جنوب السودان عن دولة السودان وأصبح رئيس

الحزب سلفاكير رئيسا للدولة ورياك مشار نائبا للرئيس. واتخذ سلفاكير نوابا وحكومة من حزبه وبالتحديد من أبناء قبيلته، وبدأ الصراع على السلطة بين قبيلة الدينكا وقبيلة النوير.

أعلن"رياك مشار" عن طموحه للنجاح كرئيس لدولة خاصة بعد دفاعه عن ضم ولاية "أبيي" الحدودية المتنازع عليها مع دولة السودان وضرورة إدراجها كإقليم تابع لسيادة دولة جنوب السودان في الدستور المؤقت، حيث دار حولها نقاش قوي داخل الحزب وخارجه طوال النصف الاول من سنة 2013، لكن تم اغلاق هذا النقاش في جويلية 2013 عندما أقال سلفاكير وزارته بالكامل وجاء بأعضاء جدد خارج الحزب ورافق هذا التغيير في الحكومة توترا على الساحة السياسية في جنوب السودان . (douglas,2014, p304)

بداية الصراع في جنوب السودان:

تصاعدت الازمة في جويلية 2013، عندما قام الرئيس سيلفا كيرميارديت باعفاء نائبه رياك مشار وجميع أعضاء حكومة جنوب السودان، في اكبر تغيير وزاري تشهد الجمهورية منذ الاستقلال في 2011، كما أحال "باقان أموم" وهو الامين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان الى التحقيق، وذلك عقب تصريحات علنية لأموم انتقد فيها أداء الحكومة، وقد جاءت تلك القرارات نتيجة صراع خفيّ ظلّ يتصاعد بين قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان منذ مقتل الزعيم التاريخي للحركة "جون قرنق" وقد تفجر النزاع بين القادات الجنوبية بصورة علنية، بعد أن أعلن رياك مشار رسميا عقب اعفائه من منصبه أنه ينوي الترشح لمنصب الرئيس في انتخابات عام 2015 التي لم تتم.
(The stucture of governement of South Sudan,2019)

وفي 15 ديسمبر 2013، قاتلت كتيبة من الحرس الرئاسي احياء سكنية في العاصمة "جوبا" مما تسبب في اندلاع اعمال عنف في المنطقة بين فصيلين من جيش جنوب السودان على خلفية عداوة سياسية قبلية داخل النظام بين الرئيس من قبيلة الدينكا ونائبه من قبيلة النوير، لينزلق جنوب السودان الى ما اصبح يسمى فيما بعد بالحرب الأهلية وظهر الرئيس "سلفاكير" بزيّه العسكري في وسائل الاعلام ليتهم نائبه "رياك مشار" بمحاولة الانقلاب على الحكم، لكن مشار نفى أن يكون له اي علاقة مع محاولة الانقلاب وبالاعتداء الذي وقع في العاصمة جوبا. لكن بالرغم من هذه التصريحات، أعلن مشار نفسه على الفور قائدا للجيش والحركة الشعبية لتحرير السودان المعارضة، وانظم اليه احدى عشر عضو بارزا في الحركة من بينهم باجان اموم.(Dessalegn,2017, p21)

وعقب اندلاع القتال، دعت الهيئة الحكومية للتنمية لدول القرن الافريقي(إيغاد) على عجل الى عقد قمة طارئة لمؤتمر الرؤساء دول والحكومات المنظمة يوم 27 ديسمبر 2013 في العاصمة الكينية نايروبي، وساعد هذا الاجتماع في اظهار التكامل الشرق افريقي من خلال الاستجابة الاقليمية الفورية والحاسمة لحل الأزمة، ويظهر ذلك بشكل اساسي بالتزام بالوساطة بين الاطراف المتحاربة في جنوب السودان، لكن هذا الاجتماع لم يحقن دماء المواطنين. (sudd institute,2014,p3)

وقامت وحدات من الدنكا في جوبا بقتل أفراد من النوير مما دفع بالسكان للفرار الى قاعدة الامم المتحدة بجوبا، بينما امتدت المعارك الى مناطق عديدة في كامل انحاء البلاد مما ادى الى مجازر وفضاعات ارتكبها الطرفان على اساس قبلي مما اضطر رياك مشار الى مغادرة جنوب السودان الى دولة أوغندا الحدودية، ثم عودته في إطار جهود التسوية لتوقيع اتفاقية السلام 2015. (حرب اهلية تجتاح جنوب السودان الفتي منذ سنة، 2014).

ونظرا لتفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية بسبب تصاعد الاشتباكات والمعارك، وزيادة الضغوطات من الدول الإقليمية على رأسها إثيوبيا،أوغندا وكينيا والتي كانت لها مخاوف من امتداد الازمة الى أراضيها، بزيادة تدفق اللاجئين وتسلل الجماعات المسلحة، وقع الرئيس سلفاكير ونائبه رياك مشار على اتفاق السلام في 2018 الذي بعث الامل في معاهدة سلام دائمة، وكجزء من الصفقة عاد زعيم المتمردين رياك مشار الى الحكومة واستأنف مهامه كنائب للرئيس لكن المحاولات الفاشلة لإنهاء الأعمال العدائية يثير الشك حول هذه الهدنة الاخيرة ما إذا كانت ستصمد ام لا (Maacho,2018) .

أطراف الصراع:

تجدر الإشارة الى أنّ تحديد اطراف الصراع ينحصر في الفترة الزمنية الممتدة من بداية المواجهة المسلحة في الخامس عشر ديسمبر 2013 الى عقد آخر اتفاقية للسلام سنة 2018.

أ – الاطراف المباشرة: تنقسم الاطراف الرئيسية المباشرة في الصراع الى فريقين:

الطرف الأول: سلفا كير مياريديت الرئيس الحالي لدولة جنوب السودان وحكومته، يسعى هذا الطرف للحفاظ والهيمنة على الوظائف الحكومية وموارد النفط والأرض، وإحكام سيطرته على السلطة والاستئثار بميراث الحركة الشعبية لتحرير السودان التي تحولت الى حزب حاكم برئاسته، ويستند الى قاعدة اثنية تتكون من قبيلة الدينكا وبعض القبائل التي يستقطب قاداتها التقليدية ويعين بعض نخبها في حكومته مثل قبيلة الزاندي.

الطرف الثاني: رياك مشار نائب رئيس الدولة السابق، بعد اتهامه من طرف الرئيس كير بمحاولة الانقلاب على الحكم، أسس في مطلع 2014 الحركة الشعبية لتحرير السودان المعارضة:(SPLM.IO Sudan People's Liberation Movement- In Opposition)

وجاء هذا الانقسام نتيجة لصراعات الداخلية على السلطة وأسس مشار هذه الحركة بعد مجزرة النوير(القبيلة التي ينتمي اليها مشار) التي قام بها افراد من قبيلة الدينكا في العاصمة جوبا، ويقع المقر الرئيسي الحالي لهذه الحركة في بلدة "باجاك" التي بقيت تحت وطأة الهجمات المتواصلة من القوات الحكومية التابعة لسلفا كير. (Mebratu,2014 p3)

ب– الاطراف الخارجية المتدخلة في الصراع: تعد دول الجوار الاقليمي اطراف غير مباشرة متدخلة في الصراع، سواء من خلال التواجد العسكري أو التأييد والدعم المادي لأحد طرفيه، ففضلا عن التداخل غير المحدود بين دولتي السودان وجنوب السودان في مجالات شتى، يظل هناك وفقا للوضع القائم الآن

كثير من القضايا العالقة بينهما، أبرزها الحدود وحقول النفط، ويعرف السودان أطراف الصراع جيّدا وعن كثب، ولا يفقد تواصله مع الجميع، واستقبلت الخرطوم كل من كير ومشار وتوسطت بينهما بصورة منفردة. (ندا،2014 ص15).

ويمثل جنوب السودان نقطة تقاطع مصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الاوروبية والصين، فبالنسبة للولايات المتحدة يمثل جنوب السودان أهمية خاصة من الناحية الجيواستراتيجية، خاصة بعد انشاء القيادة العسكرية لأفريقيا "آفريكوم" في حين يمثل وجود الشركات الصينية في المنطقة تحديا اقتصاديا لنظيرتها الامريكية التي هي مهتمة بفرص الاستثمار في هذه الدولة البكر، وللبريطانيين مصالحهم أيضا كونهم القوة الاستعمارية السابقة، حيث تتحرك كل هذه الاطراف ومعها شركاؤها الاقليميون لاحتواء الأوضاع في جنوب السودان. بالفعل، فإنّ اندلاع حربا في المنطقة سوف يكون لها آثار كبيرة على كل من أوغندا، كينيا وإثيوبيا كونها دولا حدودية مع جنوب السودان وأصبحت لها مصالح اقتصادية، وفي نفس الوقت لديها مخاوف من تصاعد التهديدات الامنية على الشريطها الحدودي، لذا تسعى كل هذه الاطراف لإعادة جنوب السودان الى حالة من التوافق الداخلي والاستقرار. (الصراع في جنوب السودان: خلفياته وتداعياته المحتملة، 2014، ص5).

2.2 أسباب الصراع وطبيعته

الصراع في جنوب السودان ليس صراعا سياسيا فحسب، وإنّما هو صراع إثني كذلك، مما يجعل من عملية التحكم فيه معقدة للغاية، كما يواجه جنوب السودان تحديات تنموية كبيرة يمكن أن تطيل من أمد الصراع الحالي.

الانقسامات داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان:

تعود الانقسامات داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان الى الحرب الاهلية الاولى(1955-1972) والثانية(1983-2005) مع دولة السودان، و تفاقمت بسبب الاختلافات الايديولوجية حول انفصال جنوب السودان أو بقائه مع دولة السودان والتمتع بالحكم الذاتي في إطار فدرالية، وبعد الانفصال الفعلي، وقعت انقسامات أخرى داخل الحركة كانت مبنية على كتل السلطة أي الشخصيات داخل الحزب والتي تسببت في الصراع الاخير. (Kakande,2019 p17)

وبقي الانقسام الايديولوجي حتى وفاة جون قرنق الذي كان يؤيّد الوحدة مع السودان مع ابقاء على الحكم الذاتي في الجنوب ضمن مشروع "السودان الجديد"، وقام سلفا كير بالتخلي عن المشروع حيث كان له توجهه انفصاليا، اما اليوم لم تعد القضية ايديولوجية بل أصبحت مبنية على كتل السلطة، الرئيس واتباعه ونائب الرئيس الاول رياك مشار واتباعه حول اتجاه الحزب (اصلاحي- محافظ). (Kakande,2019 p18)

ضعف جيش الشعبي لتحرير السودان:

من بين أسباب الحرب الاهلية في جنوب السودان هي الخلفية الضعيفة للجيش الذي يتكون من مجموعة من المتمردين وعقيدة غير واضحة ودمج مختلف الجماعات المسلحة بما في ذلك المليشيات وتحت قيادة غير محترفة. ويقول الكاتب "ألكس دي وال" نقلا عن جون قرنق قوله : "لم نبدأ الحركة بطريقة كلاسيكية مثل حركات التحريرية في أمريكا اللاتينية وإنّما بدأنا كغوغاء" حيث كانت شعارات الجيش في البداية سيئة السمعة مثلا : "حتى والدي سأعطيه رصاصة"، "يجب ان نعيش من خلال البرميل والبندقية"، فجيش التحرير بدلا من كونه يسعى الى التحرر تحول الى عامل نهب وتدمير مستمر فالصلة الحقيقية بين الجيش والشعب كانت غائبة تماما. إن دمج الجماعات المسلحة والمليشيات من قبائل مختلفة دون تدريب خلال توقيع اتفاقية السلام الشامل، لم يعزز الجيش وإنّما جلب الضعف والانقسام داخل الجيش مما أدى صراعات غير متناهية بين الفصائل المختلفة.
(Raimbaud,2015,p36)

البعد القبلي في جنوب السودان:

توجد في جنوب السودان عشرات القبائل، غير أنّها تعود في أصولها الى ثلاث مجموعات رئيسية، اكبرها المجموعة النيلية التي تمثل 65% من مجموع السكان، والتي تضمّ القبائل ذات النفوذ السياسي الاكبر فقبائل الدينكا تمثل ما نسبته 40% من المجموعة النيلية، وتأتي قبيلة النوير في المرتبة الثانية بما نسبته نحو 20% ثم تأتي قبيلة الشلك بنسبة 5%، وهي القبيلة التي ينتمي إليها باقان اموم الامين العام للحركة ولام أكول اجاوين أحد قياداتها التاريخية (حرب اهلية تجتاح جنوب السودان الفتي منذ سنة،2014،ص5)

وتعتبر القبيلة مثارا للنزاعات في جنوب السودان قبل الانفصال وبعده، حيث أنّ قادة القبائل أو القادة العسكريون يسعون الى مكتسبات مستعينين بقوة قبيلتهم، فبعد أن كانت الصراعات القبيلية قبل الانفصال يغلب عليها الطابع الاقتصادي من خلال الاقتتال على المراعي، أصبح الاقتتال بعد الانفصال سياسيا اقتصاديا من خلال الصراع على السلطة وما تجليه من منافع اقتصادية. (ايناس محمد رشيد، جمال علي، اقتصاد دولة جنوب السودان)

فوجود مجموعات إثنية متنوعة على أرض غنية بالنفط كما هو الحال في جنوب السودان تكون دائما سببا في الصراع، فمنذ انفصال جنوب السودان شهد نزاعات عرقية محلية أبرزها كانت حول المراعي والإغارة على الماشية والحصول على الموارد الطبيعية وكانت في غالبها في ولاية "جونقلي" في مقاطعة النيل العليا، وعلى الرغم من الجهود الوطنية والمحلية المتضافرة والمتواصلة لمواجهة التحديات الامنية الناشئة عن الخلافات العرقية، إلا انّ هذه الظاهرة لا تزال مستمرة وتجعل الوضع العام هش الى حد ما .(Shulika,2013 p24)

تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من وجود اكثر من 60 إثنية في جنوب السودان، إلا أنّ المنافسات العرقية الرئيسية تقتصر على قبيلة الدينكا والنوير فهما من اكبر القبائل سيطرة على جنوب

السودان، خاصة بعد تأسيس الحركة الشعبية لتحرير السودان وتقاسم هاتان القبيلتان المناصب الرئيسية فيها، غير أنّ توجه كل منهما كان مختلفا فالتنافس العرقي بين قبيلتين على السلطة والموارد غذت الحرب الاهلية الاخيرة، لكن الاشكال ليس في الانتماء القبلي بحد ذاته لأنّ كل المجتمعات البشرية قامت على أساس مجموعات قبلية أوعرقية لكن الاشكال هو في تسييس الانتماء القبلي للأشخاص.(جون قاي نوت يوه، 2000،ص117)

وطبيعة الصراع في جنوب السودان ذات بعدين رئيسيين، سياسي وإثني، لذا فإنّ عملية التسوية لن تتم من خلال الاتفاقيات السياسية فقط وإنّما يجب معالجتها من الجذور، فالوضع في جنوب السودان هو صراع سياسي قائم على أساس نخبوي وما يزيده تعقيدا هو التداخل بين العنف القبلي وافتقاد للهوية المشتركة (الشربيني،2020،ص22).

كما أنّ طبيعة الصراع تتضح وفقا لديناميته وأطرافه المبينة سابقا، حيث تشير ديناميات الصراع بين نخب جنوب السودان الى أنّه ثابت على حاله من وجوه (أطراف وأسباب الصراع) ومتغيّر من وجوه اخرى (الوسائل) وهو ما املته أسباب الصراع، حيث يمكن تصنيفه وفقا لهذا المعيار بأنّه رواح طوال الوقت بين صراع كامن وصراع ظاهر، وهو يندرج تحت نمط المعارك، حيث يفقد الاطراف قدرتهم على ضبط النفس.(sudd institute,2014,p10)

2 فرص وقيود السلام في جنوب السودان:

يتم عرض اتفاقيات السلام المنعقدة في 2015 و2018 كفرص للخروج من الحرب الاهلية في جنوب السودان، وكآلية وطنية لإدارة الصراع الى جانب الجهود الاقليمية المتمثلة في مساعي دول الإيغاد الى إيقاف هذا الصراع.

2.2 تسوية الصراع و تحدياته:

في إطار السعي لتحقيق السلام، أتت جولة التفاوض في الخرطوم في إطار جهود المنظمة الحكومية للتنمية (الإيغاد)، والتزم اعضاء المنظمة بالوساطة بين الاطراف المتحاربة ضمن جهود تسوية الصراع في جنوب السودان، عن طريق مبعوثين خاصين للسلام وهم "سيوم مسفين" من إثيوبيا، "لعازر سومبيو" من كينيا، محمد ابوظبي من السودان، ورعت إثيوبيا جولات أخرى للتفاوض من أجل تسوية الصراع انتهت بتوقيع اتفاق السلام بين الأطراف الرئيسية المتصارعة في أوت 2015 غير أنّ ذلك الاتفاق فشل في صياغة فترة انتقالية سلسة (أليو قرنق، 2020،ص1).

وتتمثل قرارات اتفاقية السلام 2015 في تشكيل حكومة للوحدة الوطنية الإنتقالية، حيث حددت الفترة الانتقالية بـ 33 شهرا بداية من تاريخ توقيع الاتفاقية وكانت نسبة اقتسام السلطة التنفيذية على النحو التالي:

- 53% للحركة الشعبية لتحرير السودان
- 33% الحركة الشعبية لتحرير السودان المعارضة–جبهة التحرير

- 7% الحزب الديمقراطي
- 7% الأحزاب السياسية الأخرى

أما الولايات المتضررة من الحرب وهي الوحدة وأعالي النيل يتم ترشيح الحكام من قبل رياك مشار، وولاية جونقلي اين تتواجد حقول النفط يحكمها سيلفاكير.

وحددت الترتيبات الامنية كل من حكومة جنوب السودان والمعارضة المسلحة والفصائل المتحاربة، هذه الفصائل التي انشأت قيادة موحدة لقوات الدفاع الوطني لجنوب السودان، Unified Command of National Defense Forces of South Sudan (NDFSS)، لتوقيع على الاتفاقية وكان من المفترض أن يستغرق التوحيد الكامل لهذه القوات 18 شهرا، مع توقيف اطلاق النار الذي دخل حيّز التنفيذ بعد 72 ساعة من توقيع اتفاق السلام 2015 وحسب الاتفاق يتم وقف اطلاق النار الدائم ووقف الاعمال العدائية وانسحاب القوات بما في ذلك حلفاء كلا الطرفين.

وعلى الجهات الحكومية نزع السلاح ودعم الفصائل المختلفة وتسريح القوات المتحاربة من مواقعها في منطق جوبا، وتجميع ولايات جونقلي، الوحدة، أعالي النيل داخل دائرة نصف قطرها 25 كيلومترا من مركز العاصمة الوطنية، وابقاء الحرس الرئاسي والشرطة كقوات مسلحة وحيدة في جوبا، ونشر قوات الشرطة في بور وملكال وبنتوري لحماية المدنيين.(Kakande,2019, p29)

لقد تراخى تنفيذ هذا الاتفاق لثمانية اشهر حتى أفريل 2016 حيث وصل مشار الى جوبا ليؤدي اليمين الدستورية نائبا للرئيس كير، وتأليف حكومة الوحدة الوطنية وهو لم يمنع الاقتتال في مناطق عدّة من البلاد بين عدد من المجموعات المسلحة، وفي السابع جوان2016 عادت القوات الموالية للطرفين كليهما الى الاشتباك وتزايد العنف بعد أن استخدمت فيه الأسلحة الثقيلة .(ندا،2017،ص6)

وبعد فرار رياك مشار من العاصمة جوبا في جوان 2016، أعلن العودة الى القتال من الخرطوم في سبتمبر 2016، ورغم الانتكاسة التي لحقت باتفاق السلام 2015 نتيجة عودة الاقتتال بين قطبي الصراع فان قرار منظمة الايغاد باحتواء رياك مشار في ضيافة جنوب افريقيا والإعلان بان الاتفاقية هي الإطار الاوحد لحل الصراع مع مطالبتها حكومة الوحدة الانتقالية بالتطبيق الكامل للاتفاقية الموقعة لمنع انزلاق البلاد في حرب شاملة. وجهت المنظمة الحكومية للتنمية (الإيغاد) أطراف الصراع في الحركة الشعبية المعارضة جناح رياك مشار، وحكومة جنوب السودان بالإضافة الى مجموعة قادة الحركة الشعبية بالعمل على نبذ العنف وتقديم أطروحتها في جلسات إحياء الاتفاقية وفقا للمادة الخامسة من إعلان مجلس وزراء خارجية منظمة الإيغاد الصادر في جوان 2017. (أليو قرنق،2020، ص1).

تم التوقيع على اتفاق السلام في سبتمبر 2018 الذي بعث الامل في معاهدة سلام دائمة، وكجزء من الصفقة عاد زعيم المتمردين رياك مشار الى الحكومة واستأنف مهامه كنائب للرئيس وقد غطت الاتفاقية مواضيع مختلفة بما في ذلك تشكيل حكومة للوحدة الوطنية والوقف الدائم لإطلاق النار وتقديم مساعدات إنسانية. للإشارة، نص الاتفاق على أنّ حكومة الوحدة يجب أن تحكم لمدة 36شهرا،

وقبل 60 يوما من نهايتها يجب اجراء انتخابات ديمقراطية، وكان من المفترض أن يتم نزع سلاح جميع الاطراف المسلحة في جنوب السودان أو توحيدها في قوات عسكرية او شرطية مدمجة، وتم تشكيل حكومة للوحدة الوطنية في 22 فيفري 2020 مع خطة لإجراء انتخابات في غضون ثلاث سنوات أي في سنة 2023.(South Sudan security situation,2020)

تم هذا الاتفاق بوساطة اقليمية، حيث وقع الرئيس كير إعلانا يمنح العفو لجنرالات الجيش وقادة الحركة الشعبية المعارضة، وشمل العفو نائب الرئيس مشار، وكانت بادرة مهمة تظهر التزام كبير بالانتقال من الحرب الى السلم، لكن ما يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، فيجب على اصحاب المصلحة مثل الهيئة الحكومية المعنية بالتنمية (الإيغاد) والإتحاد الإفريقي والامم المتحدة والجهات الحكومية الفاعلة خاصة دول الجوار مثل السودان وإثيوبيا وأوغندا والهيئات الغير حكومية كهيئات الإغاثة دعم عملية السلام، حيث يجب اعتبار الاستقرار الاقليمي أولوية، حيث أنّ منطقة شرق أفريقيا مثقلة بالعديد من المشاكل المشتركة، من بينها القرصنة، الإرهاب، الاتجار بالبشر كأحد مخلفات الحروب والتي تهدد الامن القومي للعديد من الدول في المنطقة، بالإضافة الى الإشكال مشروع سد النهضة الإثيوبي. (الشربيني، 2020)

فالتحدي الاول سيكون إدارة مشكلة اللاجئين، وما تمثله من خطر، فعلاوة على الازمة الإنسانية، هناك خطر أمني لأنّ اللاجئين غالبا ما يتم استهدافهم للتجنيد من قبل المتمردين وحتى الجماعات الارهابية، لذلك يجب أن تكون إدارة اللاجئين والعودة الناجحة للمواطنين أحد الركائز الاساسية لإستراتيجية السلام في جنوب السودان. أما داخليا، فيتوجب على دولة جنوب السودان مواجهة الانقسامات داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان، فيجب على الحركتان ان تلتحما في جبهة موحدة، والحفاظ على الوحدة من اجل حل خلافاتهم فإذا نجح كير ومشار في التماسك معا، قد يكون لديهم فرصة حقيقية للوجود السلمي.(the conversation, 2019)

من خلال ما سبق ذكره حول أسباب وطبيعة الصراع في جنوب السودان، يجعل من عملية التسوية صعبة جدا، إذ لا تتوقف على التوصل الى اتفاقيات سياسية في إطار مفاهيم تسوية الصراع conflict settlement بقدر احتياجاته لعملية حل الصراع conflict resolution من جذوره في إطار عملية بناء السلام peace building والتي تعد أكثر تعقيدا من عملية حفظ السلام الراهنة peace keeping. حيث تعاني دولة جنوب السودان جملة من التحديات التي تقوّض عملية السلام والالتزام بما جاء في الاتفاقيات، وهذا ما أدى الى انهيار اتفاقية 2015 وعودة المواجهة المسلحة في 2016.(مركز الجزيرة للدراسات،2016)

السبب الرئيسي في انهيار اتفاقيات السلام في جنوب السودان هو ما لاحظه المفكران "جون داربي" و" مارجر ماكجينتي"، حول شروط نجاح الاتفاقية وسبل إحلال الأمن والسلم، حيث اعتبرا أن المفاوضات هي العامل الحاسم لاتفاق السلام، وحددا الشروط الضرورية لنجاح المفاوضات ومنه ابرام

اتفاقية السلام و هي: الثقة والإخلاص – الشمولية –التعامل مع أسباب الصراع، وذلك بالموازاة مع الدور الذي تقوم به النخبة في البلاد.

ويضيف المفكر "جاك كالباكيان" الى أن الاخلاص يرقى في هذه الحالة الى درجة الثقة والى ما إذا كانت الأطراف المتفاوضة تؤمن بالمفاوضات ويعتمد الإخلاص الى تاريخ المتحاربين والى طبيعة الصراع نفسه، فالأمر صعب بالنسبة للأشخاص الذين كانوا يقاتلون بعضهم البعض، الجلوس ببساطة وتكون بينهم ثقة، وبدون هذه الشروط المفاوضات قد تفشل. وخلال هذه المرحلة تلعب النخبة دورا رائدا في خلق بيئة من الثقة ويرى كل من "داربي"و"ماكيجيني" أن فرص الانهيار في المراحل المبكرة تكون عالية وتزداد بسبب عدم الثقة.(Kakande,2017, p4)

بالإضافة إلى ما سبق، تعد الشمولية من أهم التحديات التي تواجهها عملية السلام في جنوب السودان، هي تقتصر على ضم الأطراف الرئيسية في الصراع أثناء محادثات السلام ضنّا بأنهم وحدهم محور لاحتمال حل المسألة، وهذا غير مقنع تماما لأنّ أي اتفاق سلام يتطلب جهودا جماعية من جانب المجتمع بأسره، علاوة على ذلك فإنّ الاطراف الرئيسية تسعى الى تحقيق مصالحها الضيّقة في حين انه يمكن أن يكون في الأطراف المستبعدة جماعات مصالح، عناصر مسلحة أو قوى سياسية لها مصالح خاصة، يؤدي تجاهلها الى تأزيم الوضع.

والتفكير التقليدي الذي يقتصر على ضم الأطراف الرئيسية في اتفاق السلام ممكن ان يؤدي الى نتيجة عكسية، فإشراك الاطراف الاخرى يعزز الشعور بالملكية الجماعية ويوفر عدد من المزايا من بينها تحقيق السلام، والسلام في النهاية يؤدي إلى الأمن والاستقرار في مجتمع ساد فيه منذ الانفصال فشل واضح للقيادة السياسية في الحفاظ على النظام العام في الدولة.

فإشراك اصحاب المصالح الاخرى في محادثات السلام يساعد على إعادة البلاد الى مسارها الصحيح و يكون ذلك عن طريق شبكاتها التي تربط المجموعات بالسكان في جميع انحاء البلاد وفي كل المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والمعارضة وفي الواقع، يمكن لهذه الجهات الفاعلة ان تكون قناة نقل للمعلومات من خلال عملية الوساطة الى جميع انحاء البلاد وفي نفس الوقت ضمان نقل وجهات نظر وتطلعات المجتمع الجنوب السوداني لأي اتفاق سلام من خلال اعمالهم ومؤسساتهم مثل مراكز الفكر والجامعات والمؤسسات البحثية الاخرى، كل هذا ينعكس بشكل هادف على نتائج اتفاق السلام. (عبد السلام ابراهيم البغدادي،2000، ص28).

2.3 انعكاسات الصراع والسيناريوهات المستقبلية المحتملة

التداعيات الاقتصادية والمالية:

أدت الحرب الأهلية في جنوب السودان الى عرقلة انتاج وتصدير النفط، الذي كان له الأثر الاقتصادي الاكبر على الجنوب، حيث عندما انتشر القتال في الولايات الغنية بالنفط (جونقلي–الوحدة–

النيل الاعلى)، تم تخفيض انتاج النفط بنسبة 40% لان العديد من العاملين في قطاع النفط هربوا وأخلوا مواقعهم، وقد أدى الهبوط في انتاج النفط الى خسارة 50000 برميل يوميا.
(carlos koos,2014,p12)

كما أنّ التجارة تأثرت بالحرب حيث أنّ أغلب التجار تركوا أعمالهم أو أنّها تعرضت للنهب، فضلا عن تدهور الطرق التجارية، أدى ذلك بحكومة جنوب السودان باتخاذ قرار تعويم العملة، وتسبب هذا القرار في هبوط قيمة الباون الجنوب سوداني بنسبة 84% ، وكانت النتيجة هي زيادة التضخم، وبدأت أسعار المواد الغذائية والمشتقات النفطية بالارتفاع حيث تضاعفت أسعار البنزين الى ثلاث مرات في حين ارتفعت أسعر الحبوب الى 300 بالمئة. (علي، اقتصاد دولة جنوب السودان الامكانيات والمعوقات)(luengo,2016,p3)

التداعيات الاجتماعية والانسانية:

في تقرير لمنظمة العفو الدولية، قامت أطراف الصراع الداخلي المسلح الذي اندلع في ديسمبر 2013 في جنوب السودان بانتهاكات لحقوق الانسان الدولية والقانون الإنساني، وكانت لهذه الانتهاكات تأثير مدمر على السكان المدنين وحكومة جنوب السودان وحركة تحرير السودان/جيش المعارضة، بالاشتراك مع القوات المتحالفة مع كل منهما، هذه الاطراف المتصارعة تعمدت مهاجمة المدنيين وارتكبت أعمال تعذيب ودمرت الممتلكات المدنية ونهبتها.(منظمة العفو الدولية)

كما أدت عودة الاشتباكات سنة 2016 الى قتل نحو 383000 شخص و ما يقارب من أربعة ملايين شخص نزحوا داخليا أو فروا الى دول الجوار، وتعطلت الزراعة، فالصراع أدى الى تدمير الرقعة الزراعية وارتفاع كبير في اسعار الغذاء مما ادى الى ازمة غذائية وأعلن مجلس الامن أن هذه الازمة في جنوب السودان هي الاسوء في العالم. حيث حذّرت وكالات الامم المتحدة أنّ 48% من سكان جنوب السودان يعانون من المجاعة، أي نحو 100 ألف شخص في عام 2017، وسبعة ملايين شخص بحاجة لتلقي مساعدات خلال 2018، ، بالإضافة الى صعوبة عمل موظفي الإغاثة في الدولة .
(Kakande,2019, p16)

كما أفادت تقارير لمراقبين عيّنهم تجمع الهيئة الحكومية للتنمية لدول شرق أفريقيا (الإيغاد)، أنّ جيش جنوب السودان قتل مدنيين وأحرق اطفالا حتى الموت ونفذ عمليات اغتصاب جماعي للنساء كما تتهم التقارير المتمردين بقيادة رياك مشار بتجنيد الأطفال هذا التقرير الذي نفاه كلا الطرفين.(عبد الامير رويبح، الصراع في جنوب السودان)

لذلك قرر مجلس الامن الدولي أن الوضع في جنوب السودان يهدد السلام والأمن الإقليمين فتم تكليف بعثة الامم المتحدة في الجنوب (unmiss)، لتعزيز السلام والأمن بحماية المدنيين ورصد حقوق الإنسان ودعم إيصال المساعدات الإنسانية وتنفيذ اتفاق وقف الاعمال العدائية، وبلغ مجموع الأفراد

المشاركين في البعثة الاممية لجنوب السودان 17965، تضم الوحدات المشكلة (13218) والخبراء الموفودون (174) والشرطة بنسبة (1591) وضباط أركان (384). (حفظ السلام في افريقيا، ص12،2018)

السيناريوهات المستقبلية المحتملة:

على ضوء التحديات التي تواجه عملية إحلال السلام، فضلا عما يوجه لاتفاق السلام المتعثر من نقد، تزداد المخاوف وتزداد الرؤية ضبابية بشأن الحرب الاهلية ومستقبل الدولة في جنوب السودان. ومن خلال التحليل السابق يمكن القول أنّ هناك عددا من المسارات المحتملة لهذا الصراع، رغم التزام الأطراف في جانفي 2020 بتنفيذ اتفاقية السلام الموقعة في 2018 واهمها وأرجحها ثلاث سيناريوهات وهي:

أ- **الالتزام باتفاق السلام والسعيّ لبناء الدولة:** يستند التوقع في هذا السيناريو على التزام الأطراف ببنود اتفاق السلام 2018، ويكون ذلك تحت رقابة محلية وإقليمية وأممية الراعية لمسار السلام في جنوب السودان، في مقدمتها منظمة الإيغاد والاتحاد الافريقي، للحيلولة دون الانزلاق مرة أخرى في حرب اهلية مع المضيّ قدما في عملية بناء السلم والتي تتطلب جملة من الشروط على رأسها تحقيق العدالة الاجتماعية، ومحاسبة رموز الفساد.

ب- استمرار حالة اللاسلم واللاحرب: يستند التوقع في هذا السيناريو على بقاء الحال على ما هو عليه يتأرجح بين اللاسلم واللاحرب، ذلك بنقض أحد الأطراف لبنود اتفاق السلام كما جرت العادة منذ بداية الصراع في جنوب السودان في ديسمبر 2013 دون الوصول الى المواجهة المسلحة. ومحاولة الجهات الخارجية التدخل لإدارة و تسوية الصراع عن طريق المفاوضات والعمل على ابرام اتفاقية سلام جديدة، وبقاء الوضع في جنوب السودان يدور داخل حلقة مفرغة.

ت- **عودة الاقتتال واستمرار الحرب الاهلية:** يستند التوقع في هذا السيناريو على عدم قدرة اطراف الالتزام باتفاقية السلام 2018، واستمرار الصراع حول تقاسم السيطرة على الدولة وعودة المواجهة المسلحة بين القوى الرئيسية المتمثلة في الرئيس سلفا كير ميارديت ونائبه رياك مشار، وذلك نظرا لغياب الشروط الاساسية لنجاح المفاوضات وبقاء نفس الاسباب التي انهار على إثرها اتفاق السلام سنة 2015، وهو ما سيؤدي الى عودة الانزلاق في حرب أهلية أخرى.

4. تحليل النتائج:

بعد الدراسة والبحث في موضوع الصراع في جنوب السودان، وكإجابة على الفرضيات المطروحة تم التوصل الى مجموعة من النتائج وهي كالتالي:

الصراع الخفي الذي بدأ في تسعينيات القرن الماضي بين اعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان والذي احدث انقساما بداخلها ثم تطور بعد انفصال جنوب السودان عن السودان في 2011، وانفجر بالمواجهة المسلحة بين سلفا كير ونائبه ريك مشار في ديسمبر 2013، تصاعد ليصل الى حرب اهلية والتي أصبحت وسيلة تواصل بين نقيضين تدار في ثلاث مستويات: التدمير الصلب –التحييد – التسيير والتحكم، فأعلى مستوى وصل اليه الأطراف في الحرب أن يتحقق التحكم في الخصم والذي يشمل توجيه عناصره الموجبة لزيادة قوة النقيض، مع ترسيخ عناصره السالبة لتوهينه وإنهاء كل طموح لإحياء المقاومة وبناء توازن جديد. هذا ماحدث في جنوب السودان، فبعد سبع سنوات من الحرب الاهلية، بقيّ الرئيس سلفا كير في منصبه بعد تحكمه في الخصوم وتوجيهه لعناصر قوته وفرضه للتوازن حسب رؤيته الخاصة، لكنه لم يستطع إقصاء خصمه ريك مشار الذي عاد الى منصبه كنائب اول للرئيس وكان ذلك في فيفري 2020 بعد تطبيق اتفاقية السلام الموقعة في 2018.

إحساس التميّز والتفوق لدى قبيلة الدينكا وقبيلة النوير قد يؤدي الى انقسام جديد داخل دولة جنوب السودان خاصة ما إذا قامت هذه القبائل بتوسيع نطاقها الجغرافي والاستيلاء على مصادر الثروة وهي المناطق الغنية بالنفط من بينها ولاية جونقلي، وهكذا قد تدخل جنوب السودان في سلسلة جديدة من الصراع والانقسام والذي من الممكن ان يجرّ الدولة الى انفصال جديد، ولكن الإشكال لا يكمن في الانتماء القبلي في حد ذاته وإنّما في تسييس هذا الانتماء وتوجيهه وفقا لأغراض تخدم مصالح الاطراف المتصارعة.

عدم التزام الاطراف باتفاقيات السلام حال دون نجاح عملية التسوية وعليه عدم تحقيق الأمن، وعدم القدرة على بناء السلم، هذا الاخير هو من اولويات أجندة الأمن المجتمعي لدولة جنوب السودان، وذلك بالتأكيد على الخاصية المدنية دون العسكرية في عمومها للدولة، حيث تتقلص أهمية أطروحة الواقعية الجديدة حول الامن في المقابل أنه تعزز كل الاطروحات التي ترتكز على مفهوم الامن الانساني والفلسفة السلمية على رأسها نظرية السلام الديمقراطي والاهتمام بالوجود الآمن للفرد والجماعات الاجتماعية المختلفة داخل المجتمع.

خاتمة:

اندلعت مواجهات مسلحة في جوبا عاصمة جنوب السودان بين القوات الموالية للرئيس سلفاكير وقوات موالية لنائبه المقال ريك مشار، فوقع الآلاف من الضحايا بين قتيل وجريح وتدفق الآلاف من النازحين، ولم تؤدي الوساطة الإقليمية التي قامت بها الهيئة الحكومية للتنمية لدول القرن الأفريقي (الإيغاد) الى أي نتيجة، فالصراع القائم أساسا على السلطة والثروة والتدخلات الاجنبية كل حسب مصلحته، وتدعمه القاعدة القبلية لكلا طرفين فقبيلتي الدينكا والنوير متقاربتين في موازين القوة ولا يمكن لأي منهما الإستلاء على البلاد لوحده رغما عن الآخر.

ومن الممكن أن يكون السبيل الى الاستقرار والامن في جمهورية جنوب السودان هو القدرة على قيام دولة وطنية تتجاوز من خلالها الخلافات العرقية والقبلية، ويتطلب ذلك جهدا متواصلا لخلق هوية وطنية مشتركة تجمع فئات الشعب جميعها بما يعزز قيم المشاركة، ومنع الإقصاء والالتزام بالدستور وتعزيز سيادة القانون، مع ضمان ايجاد مؤسسات قادرة على اداء دورها بفعالية وشفافية ومحاربة الفساد وضمان العدالة التوزيعية،ومراعاة للخصوصية التي يتميز بها جنوب السودان ويمكن انشاء مجلس حكماء خارج المؤسسات الرسمية يضم ممثلين عن كل مجموعة عرقية يمكن اللجوء اليه للتحكيم في النازعات التي قد تحدث بين أبناء الوطن الواحد.

قائمة المراجع:

أولا – المراجع باللغة العربية:

-كارل بوبر(2006)، منطق البحث العلمي، ترجمة محمّد البغدادي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

-إسماعيل صبرى مقلد.(1982)،العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، جامعة الكويت.

-عبد السلام ابراهيم البغدادي. (2000)، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

-سعيد اسماعيل ندا.(2017)،الصراع في جنوب السودان مستقبل التسوية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، قطر: مركز حرمون للدراسات المعاصرة.

-جون قاي نوت يوه. (2000)، جنوب السودان آفاق وتحديات، الاهلية للنشر والتوزيع، الأردن: الاهلية للنشر والتوزيع.

-منضمة العفو الدولية.(2016)، آثار النزاع المسلح في جنوب السودان على الصحة النفسية، مطبوعات منظمة العفو الدولية.

- سارة عبد السلام الشربيني.(13فيفري،2020)، أثر الصراع السياسي على الاستقرار في جنوب السودان، المركز الديمقراطي العربي.

-وحدة تحليل السياسات في المركز العربي.(2016)،حرب جنوب السودان الأهلية متوالية التقسيم والانفصال، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية.

-وحدة تحليل السياسات في المركز العربي.(2014)، الصراع في جنوب السودان :خلفياته وتداعياته المحتملة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

-حفظ السلام في أفريقيا لمحة خاصة.(2018)،African Defense Forum ، المجلد 11، العدد3.

- ايناس محمد رشيد، جمال طه علي.(د.ت)، اقتصاد دولة جنوب السودان: الامكانيات والمعوقات، مجلة مداد الآداب، كلية العلوم السياسية بغداد، العدد17.

ثانيا – المراجع باللغة الأجنبية:

−Douglas.h.Johnson.(2014).The crisis in South Sudan,Oxford university press, African Affaires.

-Mebratu,Tewodros,(2012). causes,consequences and roles of external actors in current South Sudan conflict, unpublished Master Thesis, Addis Ababa: center for African and Oriental Studies, Addis Ababa University.

-the sudd institute (2014),South Sudan's crisis :its drivers,key players, and post-conflict prospects,juba: the sudd institute,special report.

-Arséne Brice Bado,Dynamiques des guerres civiles en Afrique,L'harmattan ,(France,Etude Africaines).

-Carlos Koos . (2014),Thea Gutschke,When two old men divide a nation, German institution of global and area studies, Humburg,Germany.

-Jose luengo,(2016) .South Sudan: the cost of conflict,European union france,institute for security studies.

-Michelle Mendi Mutia, (August2018),South Sudan conflict Insight,Institute for peace and security studies, vol 2.

-Kakande,Denis Paul, (2019). Peace agreements and civil war:South Sudan, Calhoun:international archive of the naval postgraduate school.

-Aziza Geleta Dessalegn .(January2017), The cause and consequence of conflict in South Sudan ,international journal of political science and development, vol5.

-Michel Raimbaud,(16,décembre2015) ,Soudan et Soudan du Sud: quel enjeux, Diplomatie, hors-série .

ثالثا – مواقع الأنترنت:

– منى عبد الفتاح، لعنة الانقسامات تطارد دولة جنوب السودان، موقع الجزيرة:

https :www.aljazeera.net تاريخ الاطلاع: 2020/06/02

– حرب أهلية تجتاح جنوب السودان الفتي منذ سنة، وكالة فرنس برس

تاريخ الاطلاع:https://www.afp.com/ar 2020/06/01

– مركز الجزيرة للدراسات، (2016)،جنوب السودان بين الإشكاليات الداخلية والتسويات الخارجية،

(تاريخ الإطلاع:2020/06/05) https://studies.aljazeera.net

– عبد الامير رويبح(2018)، الصراع في جنوب السودان: انتهاكات رهيبة ثمنها خسارة جيل، شبكة النبأ المعلوماتية:(05/06/2020)www.Al nabaa.com

−the stucture of governement of south sudan, www.gurtong.net, (retrieved:03/11/2019).

--european asylum support office, South Sudan security situation, 24april2020, www.justice.gov, (retrieved:26/08/2020).